

مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

أ. عبد الحق بن تقات
جامعة ورقلة

المخلص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور الصناعات الغذائية الجزائرية في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الإطار النظري للصناعات الغذائية في مرحلة أولى، وهذا للاعتبارات التي تكتنف هذا النوع من الصناعات ثم التطرق إلى تطور الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر، وذلك لأن هناك علاقة واضحة بين الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية، ثم التطرق إلى التجارة الخارجية للصناعات الغذائية الجزائرية، وهذا من أجل محاولة اقتراح توصيات رامية إلى تحسين مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاح: الصناعات الغذائية، الإنتاج الزراعي، الميزان التجاري الخارجي للصناعات الغذائية، الجزائر.

Résumé:

Le but de cette étude est l'illustration du rôle des produits agroalimentaires algériens dans le développement économique, en expliquent le cadre théorique de ces produits dans une première phase, notamment leur spécification, et pour la deuxième phase en va étudier la relation entre la production agricole et l'industrie des produits agroalimentaires en Algérie, y compris le commerce extérieur des produits agroalimentaires, en quelque sorte c'est d'essayer de proposer des solutions d'encouragement afin de faire participer les produits agroalimentaires au développement économique algérien.

Mots clé : les produits agroalimentaires, la production agricole, le commerce extérieur des produits agroalimentaires, l'Algérie.

تلخيص

تتميز العلاقة بين الزراعة والصناعة بأنها تكاملية، فالزراعة تساهم في تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل المكائن والآلات، والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات وإنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها، كما تحتاج الصناعة

إلى المواد الخام من القطاع الزراعي، ومثال ذلك الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة الأثاث وصناعة الأدوية⁽¹⁾، غير أن دراستنا ستهتم بقطاع واحد يعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاته على المنتجات الزراعية، وهو قطاع الصناعات الغذائية، والذي قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي لأفراد المجتمع مما يساهم بشكل وافر في التنمية الاقتصادية للبلد إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة.

والسؤال المطروح هنا هو: كيف تساهم الصناعات الغذائية في تحسين التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية بدراسة لما يلي:

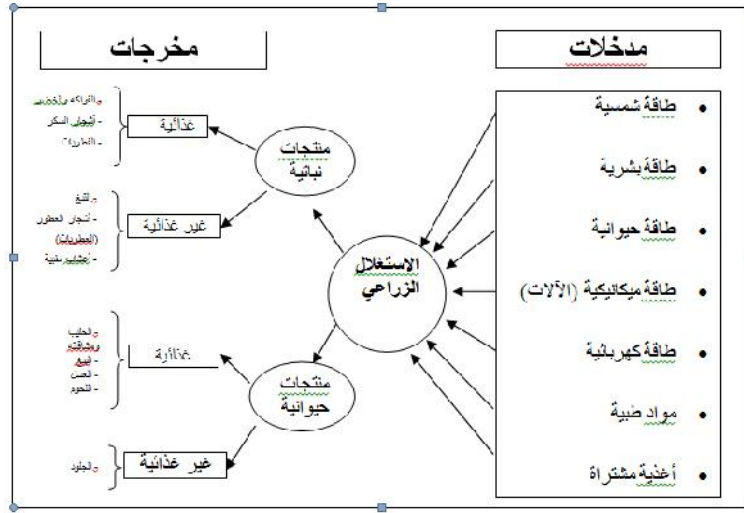
- مدخل للصناعات الغذائية؛

- واقع الصناعات الغذائية في الجزائر.

1- مدخل للصناعات الغذائية:

يطرح "جورج راي" "Georges Ray" أحد المفكرين الاقتصاديين في مؤلفه الصناعات الغذائية إشكالية تتمحور حول كيفية حل مشكلة غذاء الإنسان، ويبدأ بضرورة الأكل لعيش هذا الإنسان، ويؤكد على أن الغذاء هو من طبيعة زراعية، أي أنه من الزراعة تخلق الصناعات الغذائية، ويدعم رأيه برسم تخطيطي يبين عملية استغلال المزروعات أي مدخلات العملية الاستغلالية ومخرجاتها، كما يظهره الرسم التخطيطي الموالي⁽²⁾.

الشكل رقم 01: رسم تخطيطي للاستغلال الزراعي



Source: Georges Ray, les industries de l'alimentation, presses universitaires de France, paris, 1948, p 9.

- بصفة عامة تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من عدة مداخل تتمثل في⁽³⁾:
1. تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك؛
 2. المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية؛
 3. ضبط ترمين السوق بالسلع الغذائية الموسمية؛
 4. تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية؛
 5. تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية؛
 6. تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية؛
 7. تصنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام.
- خصوصيات الصناعات الغذائية:

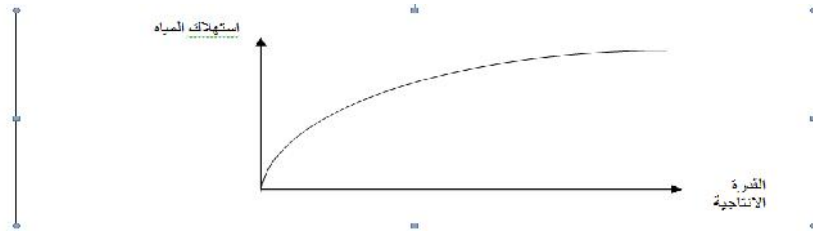
للصناعات الغذائية خصوصيات تتميز بها عن باقي الصناعات كالتنوع، الحجم الكبير، والموسمية، فعند معاينة نقطة بيع للصناعات الغذائية نلاحظ التنوع الكبير في المنتجات فهناك

الزيوت وهناك الأجبان وهناك المشروبات وغيرها، وكل نوع ينتج له العديد من العلامات أو المؤسسات وهذا نتيجة⁽⁴⁾؛

- التنوع في المادة الأولية المستعملة للصناعات الغذائية فمنها ما هو ذو أصل حيواني ومنها ما هو ذو أصل نباتي؛
- التنوع في القدرة الإنتاجية، فالمؤسسات التي تطلع بهذا الإنتاج الغذائي توظف أشخاص ذوي مهارات مختلفة التوجهات؛
- التنوع في طريقة الإنتاج.

ومن الملاحظ أيضا أن الصناعات الغذائية تحتاج إلى كمية مياه كبيرة في أغلب الأحيان، باستثناء بعض الحالات القليلة في المنتجات الجافة التي لا تحتاج إلى المياه الكثيرة، وتحتاج العملية الإنتاجية لهذا النوع من الصناعات إلى الكثير من المياه لغسل أغلب المنتجات لأنها تتعلق بصحة المستهلك، ويمكن رسم الشكل التالي الذي يدل على أن الزيادة في استهلاك المياه تؤدي إلى زيادة في الطاقة الانتاجية للصناعات الغذائية.

الشكل رقم 02: التغير النظري في استهلاك المياه التابع للإنتاجية.



Source : René Moletta et Mrion Guillou, gestion des problems environnementaux dans les industries agroalimentaires, éditions TEC et DOC, Paris, 2006 ,P 16.

الانتاجية

فالمياه - بطبيعتها السائلة أو البخارية - تستعمل كمادة أولية في العملية الإنتاجية كصناعات المشروبات الغازية أو تستعمل أيضا لتمديد صلاحية بعض المنتجات بعد إدخال هذه الأخيرة في الماء ذي درجة الغليان، أو تستعمل أيضاً لتغيير حالة المادة المعالجة بالمياه في حالتها البخارية كضغط (compresseurs) الأكياس لبعض المنتجات الغذائية أو للضخ بالهواء.

تستعمل المياه أيضا كعامل لإنتاج الطاقة الميكانيكية من خلال الآلات التي تقوم باستعمال المياه غالباً في فرز وتقطيع الخضر أو الفواكه أو اللحوم وغيرها، ومثال على ذلك نذكر أن المياه تستعمل بكثرة في الصناعات الغذائية المكونة من البطاطا، فتستعمل المياه في نقل البطاطا من آلة إلى أخرى، وتستعمل أيضا لفرزها وتقطيعها، كما تستعمل لإبعاد النفايات الواقعة على الأرض من خلال دفع الماء والهواء.

ومعلوم أيضا أن الصناعات الغذائية تعرف موسمية بسبب الموسمية التي تتأثر بها موادها الأولية فهي أيضا تابعة لها حتى بوجود المصبرات والغرف التبريدية، كما أن هذه الصناعات الغذائية تعرف موسمية بسبب الطلب عليها، فهناك بعض الأكلات تفضل في بعض المواسم فقط أو في تواريخ معينة كالطلب على الحلوى في أيام بداية السنة الميلادية.

ولتوضيح الاستهلاك الكبير للمياه في الصناعات الغذائية نقدم الجدول الموالي الذي يبين الاستهلاك المتوسط للمياه في بعض الصناعات الغذائية.

الجدول رقم1: الاستهلاك المتوسط للمياه في بعض الصناعات الغذائية (بالنسبة للكيلوغرام أو اللتر من المنتج النهائي)

الصناعة	استهلاك المياه (بالتر)
الحليب	2
منتجات الألبان الطازجة	4
السكريات	2
المصبرات	20
المشروبات الغازية	3

Source: René Moletta et Mrion Guillou, gestion des problèmes environnementaux dans les industries agroalimentaires, éditions TEC et DOC, Paris, 2006 ,P 143.

من الملاحظ من الجدول أن الاستهلاك المتوسط للمياه في أغلب الصناعات الغذائية كبير جداً لاسيما في المصبرات ومنتجات الألبان الطازجة والمشروبات الغازية.

هذا وتحلف الصناعات الغذائية نفايات تضر بالبيئة، وأن حجمها يزداد بأضعاف كبيرة فهناك دراسة جزائرية تشير إلى أن نفايات الصناعات المعدنية والنحاسية والميكانيكية تمثل 50% من مجمل النفايات، وأن نفايات الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت تمثل 529%، فحتماً عملية تدوير نفايات الصناعات الغذائية سوف يعود بالنفع الكبير للقطاع نفسه أو لقطاعات أخرى.

• توصيات لنجاح الصناعات الغذائية.

بسبب الخصوصيات المذكورة سابقا، والتي تتميز بها الصناعات الغذائية عن باقي الصناعات اقترح الكثير من المؤلفين بعض الخطط الكفيلة بنجاح مشروع في قطاع الصناعات الغذائية.

اقترح المؤلفان "فليب أوريا" و "لوسيه سيرياكس" اقترحا في ثلاث أسئلة جوهرية لنجاح أي صناعة غذائية، تمثلت هذه الأسئلة التي ينبغي طرحها لنجاح الصناعة فيما يلي⁽⁶⁾:

- ما هو مزيج المنتج القادر على تلبية حاجات الفئة المستهدفة؟؛ ويقصدان بهذا ضرورة تسيير قلب المنتج المنفعة الرئيسية، تسيير الغلاف، تسيير الخدمات المكملة للمنتج.
- ما هي استراتيجيات العلامة الواجب استعمالها لتعظيم الفعالية التجارية والمالية للمنتج في السوق؟؛ ويقصدان بهذا معرفة وظائف العلامة، تسيير علامة الصناعة الغذائية، هندسة العلامة.

- كيف يمكن تطوير العرض للتأقلم مع تطور السوق، وأيضا تطور حاجات المستهلكين؟؛ ويقصدان بهذا السؤال تبيي الصناعة وتجديدها، أي مراحل تجديد مؤسسة الصناعة الغذائية، والتوصيات ببعض عوامل نجاح تجديد مؤسسات الصناعات الغذائية، وقد كان من نتائج إحدى الدراسات أنه من الضروري الاهتمام بالبحث والتطوير في قطاع الصناعات الغذائية للتجديد وإنتاج المنتجات بطرق حديثة، والتجديد الكلي للمنتجات⁽⁷⁾.

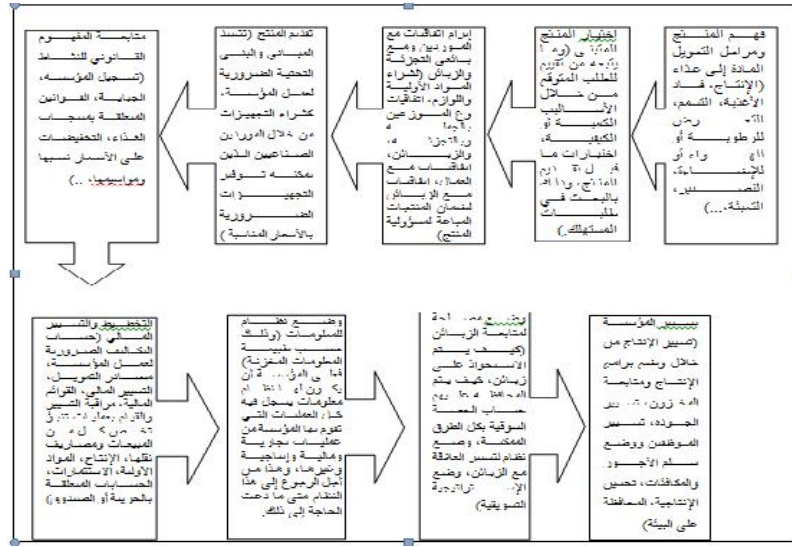
كما يذكر مؤلفون آخرون مراحل لإنشاء ومتابعة سير مؤسسة لصناعة الأغذية، وهذه المراحل المقترحة من طرفهم تتمثل فيما يلي⁽⁸⁾:

- يجب أولاً فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا القطاع وخصوصاً مجال الدقيق الذي سوف يخصص بالعمل، فينبغي معرفة عمليات تحويل المادة إلى غذاء وكل الطرق المختلفة الممكنة لإنتاج الصناعات الغذائية بجودة عالية؛
- القيام بدراسات لتحديد الواضح للنقاط المفتوحة للفكرة المراد تجسيدها، وتقييم الحاجات الملحة لتحقيق الفكرة، وذلك من خلال معرفة كل ما يتعلق بالمنتجات، التقنيات الإنتاجية المتبناة حجم وقيمة السوق، اتجاهات المستهلكين وتحذيرات المنافسين المحتملين؛
- وضع خطة عمل، لأن هذه الأخيرة تعتبر قاعدة أساسية لاتخاذ القرار، مثال ذلك القرارات المتعلقة بالتمويل هل سيكون التمويل ذاتياً أو من خلال شريك أو من خلال البنك أو غير ذلك؛
- تحديد الميزانية المتعلقة بالأرض والبنيات والتجهيزات وكل الأصول التابعة للمؤسسة وينبغي كذلك تحديد العوائد المنتظرة من هذه المؤسسة؛
- البحث في المعلومات المتعلقة بالعمل في هذا القطاع كالقوانين المنظمة لهذا النشاط، النظام الضريبي، تسجيل العلامة وغير ذلك؛
- أخذ كل التسهيلات الممكنة من أجل بناء أو تغيير شكل المحل؛
- تحديد التقنيات المستعملة ومهام الإنتاج القياسي من أجل أن ينتج نفس المنتج بمواصفاته في كل مرة (للمحافظة على المذاق مثلاً عند الزبون)؛

- تعظيم فعالية الانتاج من خلال تقنيات تحقيق المشروع كوضع توقع الآلات وغيرها (تصميم المشروع)، بالإضافة إلى تكوين العمال لذلك العمل؛
- وضع مخطط كامل لضمان الجودة؛
- إقامة اتفاقيات مع موردين وموزعين وذلك لضمان السير الحسن لكل من مدخلات ومخرجات المؤسسة؛
- تطبيق مسك حسابات من أجل تسيير جيد ونظام معلومات للتوثيق من أجل متابعة وتقييم وتسيير فعالية المؤسسة، لتسمح بمتابعة الإنتاج، البيع، ضمان الجودة إلى غير ذلك كما يسمح هذا النظام بتحسين عملية اتخاذ القرارات لاسيما المستقبلية والمتعلقة بنشاط المؤسسة؛
- معرفة كل تفاصيل السوق، وتحديد المزيج التسويقي وتوقع (المكانة الذهنية) للمنتج في السوق، وتوضع الإستراتيجية التسويقية؛
- أخذ في الحسبان كل البحوث التسويقية المتعلقة الإستراتيجية التسويقية، مستويات الأسعار، طرق التوزيع، جاذبية الغلاف، وشعارات العلامة من أجل الحصول على حصة سوقية معتبرة؛
- تسيير المؤسسة بفعالية من خلال مراقبة المشتريات، الإنتاج، التسويق، التمويل وتسيير الموارد البشرية؛
- أخذ في الحسبان صحة وأمن الموظفين وكل عناصر البيئية المحيطة؛
- بصفة عامة لابد من وضع شعار يتمثل في أن المؤسسة تنتج من أجل تلبية حاجيات الزبون.

من خلال ما سبق يتبين لنا أنه لنجاح مؤسسة للغذاء يستحسن اتباع المراحل التالية:

الشكل رقم 03: رسم تخطيطي لنجاح العمل في قطاع الأغذية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات في المرجع

Keith Atkinson et autres, créer et gérer une petite entreprise agroalimentaire, éditions CTA et Gret, 2005, pp 09-10.

من خلال الرسم التخطيطي أعلاه، يتبين لنا أنه لنجاح مؤسسة تنشط في قطاع الأغذية ينبغي القيام ببعض الإجراءات، وذلك قبل الإقدام على العمل في المشروع إلى غاية ما بعد إنجاز المشروع، والملاحظ أن هذه الإجراءات متبعة في أي قطاع غير أنه في قطاع الأغذية ينبغي أن يكون المستثمر في هذا المجال ملماً بخصوصيات القطاع كضرورة فهم المنتج ومراحل التحويل المادة إلى غذاء أي العملة الإنتاجية، فساد الأغذية، التسمم، التعرض للرطوبة أو للهواء أو للإضاءة، التصبير، التعبئة، إلى غير ذلك، بالإضافة إلى هذا فإن قطاع الأغذية

تحكمه قوانين كثيرة ينبغي دراستها جيدا وتابعة مستجدات القطاع.

• تسويق الصناعات الغذائية.

إن الدارس لتسويق الصناعات الغذائية سيجد أن تسويق هذه الصناعات يختلف عن تسويق المنتجات الأخرى المعروفة ببعض الخصوصيات في بعض الأمور الدقيقة، فسلوك المستهلك للصناعات الغذائية لا بد من أخذ دراسته بتعمق كالإدراك الموسمي لهذه المنتجات وكيفية العمل على إرجاع تحفيز الذاكرة طويلة الأجل وتخزين المعلومات، التعلم المعرفي، عند المستهلك للصناعات الغذائية هناك مرحلة مهمة لاختيار وتقييم للصناعة الغذائية، فنجد عند المستهلك لهذه الصناعات مرحلة تعيين البدائل الممكن اختيارها، أساس المفاضلة المستعملة عند التقييم، الاتجاهات أيضا تلعب دوراً مهماً في سلوك المستهلك للصناعات الغذائية.

من جهة أخرى، فإن متابعة الأسواق للصناعات الغذائية من خلال بحوث التسويق للقيام بتشخيص ينطوى على اعتبارات أخرى كاستخدام العينات الدائمة للمستهلكين وللموزعين، الاستعانة بالدراسات الكيفية والدراسات الكمية من خلال الاستبيان.

إن وضع استراتيجية تسويقية لهذه الصناعات أمر بالغ الأهمية ويحتاج إلى تخصص أكبر في هذا القطاع، فالأمر يستدعي اختيارات أساسية كالاستهداف والتموقع، وضرورة ملائمة العرض للطلب، ومن جهة أخرى فالاتصال بالزبائن في هذا القطاع يأخذ اعتبارات كضرورة تناغم أهداف الاتصال،

الاهتمام بالإعلان واختيار الوسائط المستعملة، مراقبة فعالية الإعلان، كما يمكن الاهتمام بوسيلة اتصالية أخرى تتمثل في ترويج المبيعات، والتي تعتبر عند الكثير من المختصين في التسويق أحسن الوسائل الاتصالية لنجاعة فعاليتها.

2- واقع الصناعات الغذائية في الجزائر

إن للبيئة المحيطة بالمؤسسات الصناعية أثر بالغ في نشاط هذه المؤسسات، ناهيك عن تدخل الدولة في الأنشطة الصناعية، ففي الجزائر مثلا تدخل الدولة بالإعانات لفائدة النظام الإنتاجي الصحراوي⁽⁹⁾، ومن المعلوم أيضا أنه تتوقف التنمية الزراعية على عدة اعتبارات أخرى كملكية ذمة الأراضي الزراعية التي تحرك الموارد البشرية، وهذا ما كان له أثر أيضا في التنمية الاقتصادية الزراعية للوحدات في صحراء الجزائر⁽¹⁰⁾ بصفة خاصة والتنمية الزراعية الجزائرية بصفة عامة، والمعلوم أيضا أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي له عدة آثار، الشيء الذي قد ينعكس على طبيعة النشاط في البلاد ما إن كان رسميا أو غير رسمي⁽¹¹⁾، ويزترب عن ذلك آثار في التنمية الاقتصادية الجزائرية.

- الانتاج الزراعي والصناعات الغذائية في الجزائر.

يمثل القطاع الزراعي والصناعات الغذائية من اليد العاملة الناشطة حوالي 23% فهي تستوعب أعداد هائلة من السكان الجزائريين، وتمثل مدخلاتها حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام PIB للدولة الجزائرية، ورقم الأعمال المحقق من الصناعات الغذائية يمثل 40% من رقم الأعمال الإجمالي المحقق من الصناعات الجزائرية خارج المحروقات⁽¹²⁾.

إن المتتبع لتطور الإنتاج من القمح في الجزائر يجد أنه قد تطور بصفة كبيرة، وذلك ابتداء من سنوات التسعينيات وخصوصا في السنوات الأخيرة حيث شجعت الدولة زراعة القمح في المناطق الداخلية كمنطقة بوغزول ومناطق أخرى من ولاية المسيلة لملاءة هذا الإنتاج في مثل هذه المناطق، فقد قارب إنتاج القمح سنة 2005م 2.687 مليون طن⁽¹³⁾.

وقد أظهر تحقيق (enquête) للديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2003م حول ميزانية الاستهلاك للعوائل لسنة 2003م أن هناك عدم تساوي وتباين في مصاريف العوائل على السلع الغذائية بين أوساط سكان الحضر وسكان الأرياف، فمصاريف الاستهلاك الغذائي للفرد الواحد تضاعفت بـ 4.78 بالنسبة لسكان الحضر وتضاعفت بـ 4.44 بالنسبة لسكان الريف بين سنتي 1988 و2000م⁽¹⁴⁾.

لقد أعيد تنظيم قطاع الصناعات الغذائية في إطار سياسة الدولة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وعمليات التحرير التي ارتبطت بالأسواق الزراعية والغذائية، فقد ظهرت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية والتي فتحت أبوابها للمناهج الإنتاجية الجديدة وعمليات الترويج لمنتجاتها الجديدة. وقد عمل هذا القطاع على تقديم الصناعات الغذائية بجودة عالية - تحت ضغط السوق الموازية-، أما فيما يخص تجارة الصناعات الغذائية، فالقطاع يعيش حالة طفرة وتحول جذري في ظل تحرير الأسواق والطبقية الاجتماعية، ومع ظهور الفاعلين الجدد في قطاع الخدمات كميدان نقل البضائع بنوعيه النقل العادي والنقل بالتبريد، ومن الناحية القانونية فإن

النصوص التنظيمية للنشاط التجاري للصناعات الغذائية قد ساير النصوص الدولية لنفس القطاع⁽¹⁵⁾.

حسب نشرية المعلومات الإحصائية رقم: 17 لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للسداسي الأول لعام 2010م، فإن قطاع الصناعات الغذائية هو من بين آخر قطاعات النشاط المهيمنة في السداسي الأول من سنة 2010م حيث يمثل عدد مؤسسات الصناعات الغذائية نسبة 5.03%⁽¹⁶⁾ إلى إجمالي عدد مؤسسات قطاعات النشاط في الجزائر وذلك كما يوضح الجدول التالي:

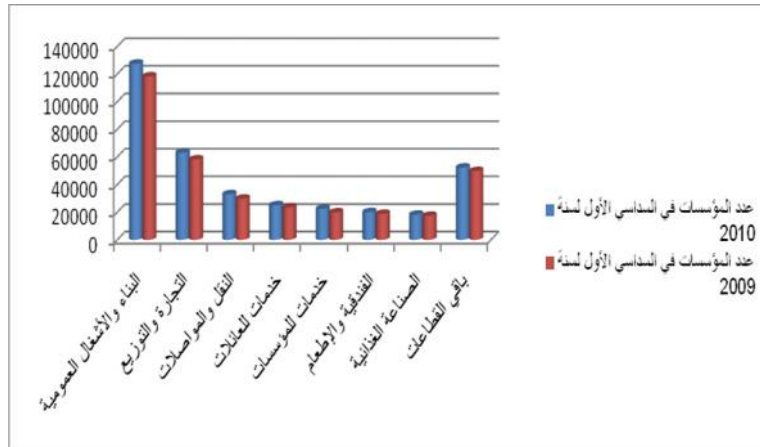
الجدول رقم 02: قطاعات النشاط المهيمنة في الجزائر للسداسي الأول لسنة 2010م

الرقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات السداسي الأول لسنة 2010	%
1	البناء والأشغال العمومية	127513	35,29
2	التجارة والتوزيع	63107	17,46
3	النقل والمواصلات	32974	9,12
4	خدمات للعائلات	24966	6,91
5	خدمات للمؤسسات	22355	6,19
6	الفندقية والإطعام	20014	5,54
7	الصناعة الغذائية	18184	5,03
8	باقي القطاعات	52255	14,46
	المجموع	361368	100

Source: Bulletin d'information statistique, N° 17, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise, et de la promotion de l'investissement, 1er Semestre 2010, Alger, p 13.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن عدد مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر هو أقل عدد من بين عدد المؤسسات في الصناعات التي تهتم بها الدولة والمستثمرين، والملاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الخدمية كبير مهما كان نشاطها من التجارة والتوزيع و النقل والمواصلات ومؤسسات لخدمات للعائلات وللمؤسسات ومؤسسات الفندقية والإطعام، والجدير بالذكر أن عدد مؤسسات البناء والأشغال العمومية هو أكبر عدد للمؤسسات على الإطلاق، حيث إن الدولة كانت تشجع التعمير على تشجيع الصناعات الغذائية مما ينعكس ذلك على الاكتفاء الذاتي واتساع الفجوة الغذائية.

الشكل رقم 04: تطور قطاعات النشاط المهيمنة من السداسيين 2009 و2010.



Source: Bulletin d'information statistique, N° 17, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise, et de la promotion de l'investissement, 1er Semestre 2010, Alger, p 13.

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن عدد مؤسسات الصناعات الغذائية هو أقل ما يمكن بالمقارنة مع باقي أعداد المؤسسات وهذا خلال كل من السداسي الأول من 2009 و2010م. -الصناعات الغذائية في الجزائر بين الجهود التصديرية والضرورة الاستراتيجية

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة إفريقيا حيث تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة 75% عن طريق الواردات⁽¹⁷⁾، وهذا رغم جهود الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة حيث كانت جهود السلطات رامية إلى تطوير المنافسة في مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية.

هذا؛ وإن للجزائر علاقات خارجية تخص المبادلات للصناعات الغذائية مع الدول المتقدمة، لاسيما مع كندا التي تصدر للجزائر القمح بأنواع متعددة وبملايين الدولارات في سنة 2010م، أما تصدير الدولة الجزائرية لكندا من الصناعات الغذائية فقد تمثلت الصادرات في كميات من التمور والمياه والمشروبات التي لا تتجاوز قيمها مئات الدولارات فقط⁽¹⁸⁾. ففي سنة 2008م مثلا كانت الأسعار السنوية المتوسطة للطن الواحد والمستورد من الجزائر من القمح قد قاربت 1000 دولار أمريكي⁽¹⁹⁾، الشيء الذي انعكس على الميزان التجاري الخارجي للصناعات الغذائية. وأما فيما يخص صادرات الدولة الجزائرية من الصناعات الغذائية، فيمكن القول بأنها حقيقة ذات جودة عالية ولكن الكميات المصدر منها قليل جدا، وهذا بالنظر في القدرات التي تزخر بها البلاد من ثروات، ومثال على ذلك نذكر منتج زيت الزيتون المتموقع إنتاجه في المناطق الشمالية من البلاد حيث أن عليه طلب محلي ودولي والذي يساهم بشكل كبير

في التنمية المحلية لمناطق إنتاجه⁽²⁰⁾، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تطور تعداد سكان الريف وعدد العمالة الزراعية وإنتاجية هذه الأخيرة كان غير معتبر خصوصا في السنوات الأخيرة بدءاً من سنة 2005م⁽²¹⁾ وبالمقابل زاد الاستهلاك من الأغذية والمنتجات الزراعية، كما أن هناك نسبة كبيرة من الفقراء في السكان الريف حيث تمثل النسبة 2215%.

خاتمة

إن النشاط الوحيد الذي ينتج الناتج الصافي produit net هو الزراعة، بينما تعتبر الحرف الأخرى كالصناعة والتجارة نشاطات عقيمة لأنها لا تقوم إلا بنقل أو تحويل المواد الزراعية من مادة أولية إلى مادة نهائية قابلة للاستهلاك ما يعطي أهمية كبيرة للزراعة كنشاط منتج وهو طبيعة منتجاته كمادة غذائية أساسية تحفظ الأمن الغذائي للإنسان⁽²³⁾، وتعتبر الصناعات الغذائية من بين الصناعات التي تسعى إلى تحقيق منافع للمنتجات الزراعية كالتصبير وغيرها من الوظائف، لذلك فعلى الاقتصاديات الاهتمام بها قدر الإمكان، ولتوجيه جهود الدولة الجزائرية والرامية إلى تحسين مكانة الصناعات الغذائية نقترح ما يلي:

- دعم الأفراد والمستثمرين إلى إنشاء مؤسسات للصناعات الغذائية وذلك بتوفير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطاع بالإضافة إلى توفير المناخ القانوني الملائم لنشاط هذا النوع من المؤسسات؛
- إنشاء جهاز مصرفي متطور لدعم هذه المؤسسات حتى تلعب دور مهم في توفير حاجيات المواطنين وللحد من

للجوء للاستيراد وقدرة هذه المؤسسات على المنافسة⁽²⁴⁾؛

- ضرورة تبني مفهوم إدارة الجودة الشاملة في جميع مؤسسات الجزائرية للصناعات الغذائية التي انقسمت حسب إحدى الدراسات إلى مؤسسات متأخرة في تبني مفهوم الجودة، ومؤسسات أخرى في مرحلة ضمان وتوكيد الجودة، بالإضافة إلى تشجيع هذه المؤسسات لتصميم نظام لمراجعة الجودة⁽²⁵⁾، وذلك لأن الجودة تعد ضرورة حتمية لمؤسسات تنتج للاستهلاك الإنساني.

الهوامش والمراجع المعتمدة

- (1) خلف بن سليمان بن صالح النمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999م، ص5.
- (2) Georges Ray, les industries de l'alimentation, presses universitaires de France, paris, 1948, p 8-9.
- (3) زبيري رابح، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، الملتقى العلمي الدولي السابع حول: الأمن الغذائي و العولمة أية استراتيجيات للتنمية الزراعية؟ وضع الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، مكتبة الحامة بالجزائر العاصمة، 23&24 أفريل 2008م، ص ص4-7.
- (4) René Moletta et Mrion Guillou, gestion des problèmes environnementaux dans les industries agroalimentaires, éditions TEC et DOC, Paris, 2006 ,P 16.
- (5) زبيري رابح وبن تقات عبد الحق، اشكالية التلوث البيئي الصناعي وأثره على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت بسكيكدة - الجزائر، يومي 11 و12 نوفمبر 2008، ص18.
- (6) Philippe AURIER et Lucie SIRIEIXP, marketing des produits agroalimentaires, DUNOD, 2e édition, Paris, 2009, p191.
- (7) Hocine Bénissad, Algérie : la branche agro-alimentaire dans la mondialisation, 7e colloque sur La sécurité alimentaire en Algérie et la mondialisation, 23&24 avril 2008, l'Association Nationale des Economistes Algériens, bibliothèque EL-HAMA, p 06.

- (⁸) Keith Atkinson et autres, créer et gérer une petite entreprise agroalimentaire, éditions CTA et Gret, 2005, p232.
- (⁹) Boualem BOUAMMAR et Brahim BEKHTI, trajectoires d'évolution des nouvelles exploitations agricoles oasiennes de la zone de hassi ben abdellah (ouargla), Revue du chercheur N° 08, 2010, P 62.
- (¹⁰) Boualem BOUAMMAR et Brahim BEKHTI, Le développement de l'économie agricole asiienne : entre la réhabilitation des anciennes oasis et l'aménagement des ouvelles palmeraies, Revue du chercheur N° 06, 2008, P 19.
- (¹¹) Ayadi, N, Contrats, confiance et gouvernance : le cas des entreprises publiques agroalimentaires en Algérie, Thèse de doctorat, Sciences économiques, Université Montpellier 1, Montpellier, 2003, p 10, [INRA-SAE2 Montpellier].
- (¹²) Sabrina AISSAOUI, La filière agroalimentaire en Algérie, mission économique - ubifrance en Algérie, Alger, octobre 2009, p01.
- (¹³) Abdelkader Djermoun, La production céréalière en Algérie : les principales caractéristiques, Revue Nature et Technologie. n° 01, Juin 2009, P 50.
- (¹⁴) Giulio Malorgio, Industries, consommations et marchés alimentaires en Méditerranée, CIHEAM ; Centre International De Hautes Etudes Agronomiques, Institut Agronomique Méditerranéen, N° 10, Montpellier, 2007, P06.
- (¹⁵) Hélène Ilbert, Etude de cas sur les dispositifs institutionnels, les produits existants ou émergents au Maghreb et en Turquie, Centre International De Hautes Etudes Agronomiques, Institut Agronomique Méditerranéen, Montpellier, 2005, P 109.
- (¹⁶) Bulletin d'information statistique, N° 17, Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise, et de la promotion de l'investissement, 1er Semestre 2010, Alger, p 13.
- (17) الماحي ثريا، إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمؤمل، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، يومي : 09-10 نوفمبر 2010، ص 04.
- (¹⁸) Le gouvernement du Canada, Agriculture et agroalimentaire Canada, Agroalimentaire - Rapport sur le passé ; le présent et l'avenir — Algérie, mai 2011, p 04.
- (¹⁹) Mourad Boukella, politiques agricoles – dépendance et sécurité alimentaire; L'Algérie de demain Relever les défis pour gagner l'avenir, Friedrich Ebert Stiftung, Alger, 2008, p 25.
- (²⁰) Zoubir Sahli, Produits de terroir et développement local en Algérie Cas des zones rurales de montagnes et de piémonts, revue : Options méditerranéennes, Les produits de Terroir, les Indications Géographiques et le Développement Local Durable des Pays Méditerranéens, A n°89, 2009, p 305.
- (21) الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث بجامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص ص 199-201.

(²²)Rapport de la Banque mondiale, la FAO et le FIDA: *Renforcer la sécurité alimentaire dans les pays arabes*, La Banque mondiale, la FAO et le FIDA, Washington, 2009, P 15.

(23) محمد بلقاسم حسن بهلول، تنمية القطاع الفلاحي كعامل قيادي للتنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي التاسع حول تحديات قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 28 فيفري 2011، ص 03.

(24) فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 210.

(25) ميلود زيد الخير، إشكالية الجودة كمحرك لتنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية بالجزائر - دراسة ميدانية -، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير - تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008، ص 300.